الآفـــاق المســـتقبلية
التحديـــات .. الطموحات

للتفاؤل عناصره.. من ركائز ومقومات.. برغم أن المسألة البترولية فى مجال الكشف عن الثروة فى باطن الأرض أمر يدخل فى نطاق المخاطرة، أو بمعنى أدق المخاطرة المحسوبة.

ولقد شهد العالم تقدما رائعا فى أساليب التقنية والتكنولوجيا وذلك فى العقود الأخيرة من القرن الذى نعيش فيه، والذى واكب عصر غزو الفضاء واستخدام الأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد، وهذا التسارع الشديد فى الاكتشافات العلمية، والابتكارات التكنولوجية الرفيعة فى علم الإلكترونيات واستخدامات الحاسبات الآلية، الأمر الذى انعكس بصورة رائعة فى مجالات البحث والاستكشاف عن البترول سواء فى البر أو البحر، وبالتحديد فى أعمال البحث السيزمى فى الرصد والتسجيل والتحليل لمعلومات متدفقة تجسد الخطوط السيزمية ثلاثية الأبعاد على الشاشات التليفزيونية بالحاسبات الآلية، وفى استجابة رائعة لأية قطاعات لباطن الأرض وصولا لفهم أكثر لطبيعتها الجيولوجية، بل وتطور الأمر إلى استخدام تكنولوجيا «رباعية الأبعاد» بإضافة عنصر الوقت كبعد رابع.

إلا أنه وحتى يومنا هذا - ومع كل هذا التطور – فإن تأكيد تواجد الزيت الخام أو الغاز الطبيعى لا يتم إلا عن طريق الحفر، الذى قد يصل لعدة كيلو مترات سواء تحت سطح البحر أو فى باطن الأرض بالصحراء، إذ أن كل هذا التطور والتقدم هو فقط وصولا إلى تحديد التراكيب والمصايد فى باطن الأرض، ثم الحفر وصولا فى الأعماق إلى تلك التراكيب فى تصور تواجدها وذلك حتى يأتى اليقين، ولكن ذلك الأمر لا يقلص من قدرتنا على التصور أو بمعنى أدق أن تكون لنا رؤية.

وأنا لا أخفى أننى متفائل بطبعى، ولكن الدرس الأعظم والأهم، يجىء أيضًا فيما تعلمناه من.. «**تجارب الماضى**» وما جاء به من دلالات ونتائج، كما أن هناك ركائز ومقومات تحقق معها **الانطلاق**.

نعم.. إن كل ما قيل عن أن التحقق من تواجد البترول فى باطن الأرض لا يتأتى إلا بالحفر والوصول إليه هذا صحيح.

وفى الأمس.. البعيد وبالتحديد فى ٦ يناير ١٩٥٣ بعد قيام ثورة يوليو بشهور أعلن رئيس الشركة [1] – التى انفردت بكامل النشاط البترولى من عام ١٩١٠ بالبلاد واكتشفت حقول البترول فى البحر الأحمر وسيناء، وحفرت بئرا فى الضبعة بالصحراء الغربية (**أن مصر ليست بها احتمالات بترولية كبيرة وإن ذلك يعد من الأمور المستحيلة، وكل ما يمكن أن تصل إليها آمالنا العثور على حقل أو حقلين آخرين صغيرين فى مناطق سيناء أو البحر الأحمر**).

وكانت مصر فى حينها تنتج حوالى ٢,٥ مليون طن فى السنة ومن أربعة حقول بترولية فقط (الغردقة، غارب بالبحر الأحمر، سدر وعسل فى سيناء) ولدينا رصيد احتياطى قومى من الزيت الخام حوالى ٢٨ مليون طن فقط.

واليوم.. دخلت مصر عصر الغاز الطبيعى باكتشاف حقولها بالدلتا والصحراء الغربية، وفيض من الله أيضا فى البحر الأبيض المتوسط، وأصبحت تنتج حوالى ١٣,٥ مليون طن من الغازات فى السنة حاليا تتضاعف فى سنوات قليلة قادمة مع التنمية الجارية ومليارات الدولارات فى تنفيذ مشروعات البحر الأبيض والصحراء الغربية بصفة خاصة.

وأصبحت مصر تملك رصيدًا **احتياطيًا قوميًا** من الغازات الطبيعية بلغ حوالى ٣٧,٢ تريليون قدم مكعب فى أول يناير ١٩٩٩.

ومن عجائب الأرقام كما يقولون:

---

(١) فى الخطاب الذى ألقاه (ج.س.سيث) رئيس مجلس إدارة شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية فى ٦ يناير ١٩٥٣ بنقابة المهندسين بالقاهرة. بدعوة من الاتحاد المصرى لصناعة التعدين والبترول متحدثا عن الأهمية الاقتصادية للبترول فى مصر، وعرضنا له تفصيلا فى باب الإعداد.

« توضح النتائج المسجلة، أننا فى ذلك التاريخ (يناير ٩٩) نكون قد استهلكنا من الغازات الطبيعية فى البلاد فى ١٧ عاما حوالى ٦,٣ تريليون قدم مكعب وهو بالكامل ما كانت تملكه البلاد من رصيد احتياطى قومى فى أول يناير عام ١٩٨٢» .

وفى **الزيت الخام** أيضا فإن رصيد الاحتياطى القومى للبلاد فى بداية عام ١٩٨٢ وقدره حوالى ٥١٠ مليون طن يكون قد استهلك تماما (طبقا للإنتاج الفعلى الذى تم) وذلك حتى منتصف عام ١٩٩٥[1]، ولكن كنتيجة مباشرة لعمليات الاستكشاف والتنمية، وتدعيم الاحتياطى بصورة متواصلة، تحقق وجود احتياطى قومى من الزيت الخام بحوالى ٤٠٠ مليون طن فى أول يناير ١٩٩٩، على الرغم أن إجمالى الاستهلاك من الزيت الخام بلغ طوال تلك المرحلة (١٧ عاما) حوالى ٨٥٥ مليون طن أيضًا.

وقبل أن أتناول هنا موضوع تلك الرؤية المستقبلية كطموحات يهمنى أن أعرض نقطتين هامتين تخصان «**التحديات**».

الأولى: وتخص طبيعة أرض مصر.

الثانية: وتخص الزيادة فى النمو السكانى.

* أولا: فى طبيعة أرض مصر:

ونتناول فيها بإيجاز جيولوجية مصر وطبيعة المهمة المطروحة تجاه الآفاق المستقبلية

تتميز جيولوجية مصر بأنها تحتوى على أحواض ترسيبية من مختلف الأعمار الجيولوجية وذلك من أقدم تلك العصور (الباليوزوى)، إلى أحدثها (البليوسينى) وتشتمل مصر على ما يربو من أربعة وعشرين حوضا ترسيبيا، يمكن تقسيمها فى ٦ مواقع، وكما هو معروف فإن أى حوض يحتوى على طبقات رسوبية من أعمار مختلفة، ولكن تسميته تجئ دائما للعصر الأكثر سمكا.

---

(١) أرجع للمحنى البيانى الذى يوضح ذلك فيما جاء عن (الاحتياطى البترول المتبقى) وقد تناولناه فى موضع سابق بهذا الكتاب.

وتوضح الخريطة المرفقة (شكل رقم ١) انتشار تلك الأحواض الرسوبية والتى يمكن إيجازها فيما يلى:

- ٢ حوض ترسيبى باليوزوى يمتدان بطول الجزء الغربى من الصحراء الغربية (شمال وجنوب فاجور).
- ٨ أحواض ترسيبية (جيوراسى)، ٤ منها فى الشمال وهى شوشان ومطروح والعلمين وشمال سيناء، وأربعة فى الجنوب وهى أحواض أبو طرطور وأسيوط وشرق أسوان وغرب أسوان.
- حوض ترسيبى باليوزوى / جيوراسى شرق جبل العوينات ويسمى (شمال المساحة).
- ٩ أحواض ترسيبية كريتاسيه وهى على هيئة ثلاث سلاسل يفصل بين كل منها منطقة مرتفعة.

  - أحواض غرب وشرق أبو الغراديق.
  - غرب الجندى والجندى وشرق الجندى.
  - غرب بنى سويف، وشرق بنى سويف، ووسط سيناء.

- ٣ أحواض ترسيبية ميوسينيه، فى منطقة دلتا نهر النيل، حوض خليج السويس، منطقة مياه البحر الأحمر.
- حوض ترسيبى بليوسينى وينحصر فى منطقة شمال دلتا النيل بمياه البحر الأبيض وهو الذى يتم به اكتشافات الغاز الطبيعى حاليا.

إن الصخور الرسوبية التى يحتمل تواجد البترول بها تغطى حوالى ٨٥٪ من مساحة مصر، أى أن الـ ١٥٪ الباقية تغطيها صخور القاعدة التى تحتوى أساسا على بعض المعادن الأخرى غير البترول.

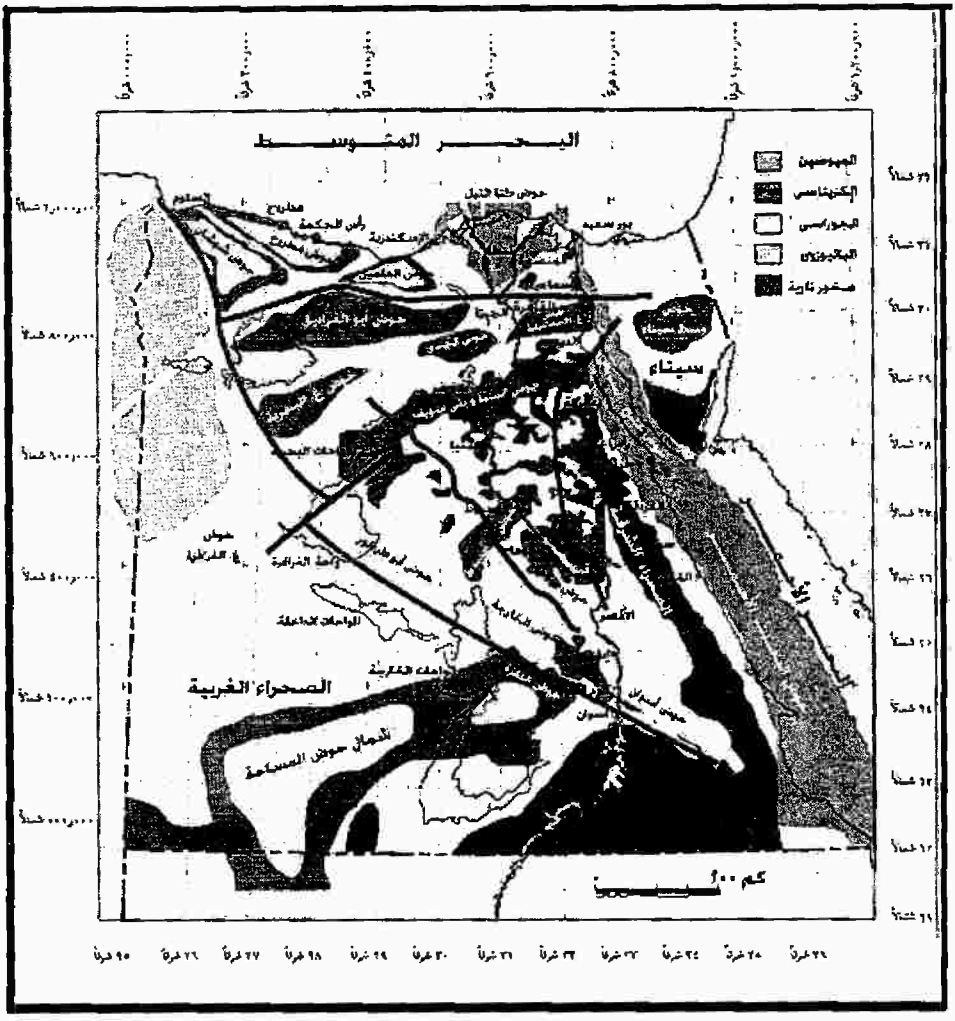

الأحواض الترسيبية
فى جمهورية مصر العربية

وليس بالضرورة كما هو معروف أن يتواجد البترول فى كل الأحواض الرسوبية، بل لأنه بحكم تكوينه من ملايين السنين سواء كان زيت أو غاز يتحرك خلال مسامية تلك الصخور الرسوبية إلى المناطق الأقل ضغطا إلى أن يتم احتجازه فى أحد المصايد.

هذا ومن ثلاث سنوات اتجهت مصر إلى الحفر العميق والمياه الاقتصادية فى كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر بصورة متلاحقة ومكثفة كآفاق جديدة بحثا عن ثروة البلاد فى مكامنها البترولية.

وعلى ذلك فإن طبيعة **المهمة المطروحة** فى التطلع إلى **الآفاق المستقبلية** ومن أجل التنمية المتواصلة لتدعيم احتياطى البلاد فى ثروته البترولية تجئ فى العناصر التالية:

- استمرار جذب الاستثمارات الأجنبية.
- مزيد من مناطق الامتياز لتغطية مساحات البلاد، بعقد اتفاقيات بترولية جديدة.
- المهارة فى إعادة استثمار مناطق التخليات التى تتركها الشركات الأجنبية بحكم البرمجة الزمنية للامتياز الممنوح لها وإمكان استخدام تكنولوجيا متطورة جديدة قد تكون لأعماق أكثر لطبقات أخرى.
- دفع الشركات الأجنبية المتواجدة بالبلاد إلى استمرارية عمليات البحث وصولا لاكتشافات جديدة إلى جانب عمليات الإنتاج والتنمية الجارية طبقا لاتفاقيات اقتسام الإنتاج.

* ثانيا: التحدى الحقيقى والزيادة فى عدد السكان

يبلغ الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية فى عام ١٩٩٨/٩٧ حوالى ٣٤ مليون طن (منها ٢٣ مليون طن منتجات بترولية، ١١ مليون طن من الغازات. وتجدر الإشارة إلى أنه يُوجَه أكثر من الثلث من إجمالى هذا الاستهلاك إلى إنتاج الطاقة الكهربائية اللازمة للبلاد.

وتبلغ نسبة الاستهلاك القطاعى للطاقة فى صورتها النهائية بالبلاد (بترول وكهرباء كطن بترول مكافئ)كما يلى:

الصناعة	٥٠٪
النقل	٢٨,٧٪
منزلى وتجارى	١٧,٨٪
حكومة ومرافق	٢,٣٪
الزراعة	١,٢٪
إجمالى	١٠٠٪

كما أن نصيب الفرد من استهلاك الطاقة قد ارتفع من ٤٦٩ كيلو جرام بترول مكافئ فى عام ١٩٨٢/٨١ . إلى حوالى ٦٠٠ كيلو جرام بترول مكافئ حاليا.

وعلى طريق الإنماء.. والتطلعات المنشودة.. سواء فى الأوضاع للدول التى تتشابه معها ظروفنا أو المتقدمة عنا، لا نستطيع أن نغفل أن الجهود تكتسحها الزيادة الحادثة والمضطردة فى تعداد السكان.

وطبقا للبيانات الواردة بالمرجع الصادر فى يونيو ١٩٩٧ عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بشأن تعداد السكان يتضح الآتى:

- بلغ عدد السكان فى مصر طبقا لتعداد عام ١٩٦٠ حوالى ٢٦,١ مليون نسمة، بينما بلغ فى تعداد عام ١٩٧٦ حوالى ٣٦,٦ مليون نسمة أى بزيادة حوالى ٤٠٪ خلال الستة عشر عاما.
- وفى تعداد عام ١٩٩٦ بلغ عدد السكان حوالى ٥٩,٢ مليون نسمة أى بزيادة حوالى ٦٢٪ خلال العشرين سنة الأخيرة.

أى أنه بافتراض سريان معدل النمو السكانى الذى أمكن الوصول إليه مؤخرا وقدره حوالى ٢,١٪ سنويا يصل تعداد السكان حوالى ٨٩,٦ مليون نسمة فى عام ٢٠١٧ أى حوالى ١,٥ مرة التعداد الحالى.

وهو تصور ذى ثقل كبير حتى بافتراض الاحتفاظ بمعدل نصيب الفرد من الطاقة الحالى خلال العشرين سنة القادمة

وتجدر الإشارة إلى أننى قد اطلعت فى بداية عملى الوزارى على الدراسة المرسلة لى عام ١٩٩٢ عن مصر، والصادرة من المركز الدولى للدراسات السكانية بواشنطن، مصحوبة بدراسات تحليلية أوضحت ما يلى:

١ – لكى يستقر عدد السكان عند الرقم الحالى (٥٦ مليون نسمة آنذاك) دون أى زيادة حتى عام ٢٠١٧ يستلزم الأمر معدل خصوبة (١) (fertility rate one) أى يجب على كل زوجين أن ينجبا طفلا واحدا.

٢ – أن ارتفاع معدل الخصوبة المشار إليه إلى طفلين معناه الوصول إلى تعداد يصل إلى حوالى ٧٥ مليون نسمة عام ٢٠١٧.

٣ – أن معدل خصوبة ٣ أطفال يصل معها التعداد إلى حوالى ٩٠ مليون نسمة عام ٢٠١٧، وإلى ١٥٠ مليون عام ٢٠٥٠ طبقا لذات المعدلات.

وأسوق هذا لكى نتبين ما نحن مقدمون عليه، ولاشك أنه أمر يستحوذ أيضا كل الاهتمام فى قطاعات الدولة عند تخطيطها للمرحلة المستقبلية، ولكنه فى مجال الطاقة – عصب التنمية – والوفاء بمتطلباتها بهذا التضاعف يعتبر فى أقل تقدير

مهمة مطروحة ذات عبء ضخم يوجب القلق

وإذا كانت كل الجهود فى ذلك الاتجاه، أى بإمكان السيطرة على معدلات النمو السكانى ستظل ذات أثر محدود، فإن الرؤية الواجب الإسراع بها فى إطار الخطة القومية تجئ من وجهة نظرنا – فى استثمار ما يتوفر لدينا من قوى بشرية فى محورين:

الأول: ويخص الناتج المحلى الإجمالى بمزيد من الإنتاج للتصدير.

الثانى: ويخص الناتج القومى الإجمالى ببرامج مخططة لتصدير العمالة المدربة.

الآفـــــــاق المســـتقبلية
الرؤية.. للمقومات والركائز

إن خير شاهد على ما نطرحه هنا من تفاؤل يجىء فيما يلى:

* حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للشركات العالمية التى يزيد معـدل إنفاقـها حاليـا على ١,٥ مليار دولار سنويا فى مجال البحث والتنقيب بعيدا عن ميزانية الدولة.

* الإقبال فى التنافس على المناطق الجديدة المطروحة فى المزايدات السنوية، وخير شاهد عليها أيضا ما تم فى مزايدة عام ١٩٩٨ بتقدم ٢٩ شركة للتنـافس بعروضـها علـى ١٢ منطقة بمختلف أنحاء البلاد.

* ما يشهده البحر الأبيض المتوسط الآن وكذلك البحر الأحمر للبحث فـى الميـاه العميقـة على الرغم من ضخامة التكاليف للحفارات العملاقـة أمـر لم تبـدؤه مصـر إلا فـى عـام ١٩٩٥، ولكـن نشـر الدراسـات[١] والمعلومـات التـى لدينـا جذبـت الشـركات العالميـة الكبرى[٢] وأصبح لدينا ٦ اتفاقيات سارية ٧ – ٩ سنوات مقبلة بالإضافة إلى ٤ منـاطق أخرى معروضة فى مزايدة عام ١٩٩٩.

* الركيزة الأساسية والتى تتمثل فيمـا تحقق بالأمـس وأصبحنـا نملكـه اليـوم كأوضـاع راهنة.

.. المقومات

* **الشركات المشتركة** التى تعمل فى مصر فى مجال التنمية والإنتاج واضطراد نموهـا مـع تحقيق الاكتشافات طبقا للاتفاقيات.

---

(١) سنعرض لها تفصيلا فى موضع لاحق.

(٢) برتش جاز والدولية فى عام ١٩٩٥، شل وأموكو عام ١٩٩٩ وبإجمالى مساحة ٧٤ ألف كيلـو متر مربـع فى البحر الأبيض المتوسط فى أربع اتفاقيات، الدوليـة وبرتـش جـاز عـام ١٩٩٦ فـى منطقتـين بـالبحر الأحمر بإجمالى ٢٧ ألف كيلو متر مربع.

* **مواقع الحفر الاستكشافي** المنتشرة على أرض مصر حاليا[1] فهو أمر تسبق فيه جميع دول المنطقة العربية كما يجيء بالنشرات الشهرية «للأوابك» وهو فى الوقت نفسه أمر لم نصل إليه من قبل فى تاريخنا البترولى.

* **مناطق الامتياز** على أرض مصر التى تمثل الآن ٦٩٪ من مساحة مصر[2]، وهناك اتفاقيات سارية فى عام ١٩٩٩ يبلغ عددها ١٠٦ اتفاقية فى مجالات البحث والتنمية، والقدرة على الاحتفاظ فى توالى حركتها بإضافة المزيد من تلك الاتفاقيات لها سنويا

* **الاستراتيجية الجديدة** فى الاتفاقيات البترولية[3] وهى حركة دفع وانماء يتعاظم معها النشاط وإلى المستقبل البعيد.

* فتح مجال **المشاركة فى تسهيلات الإنتاج** فى مواقع كثيرة وتنمية الحقول الصغيرة، أمر سيشهد فى الحقبة القادمة تحقيق نجاحات، ثبت بالتطبيق أنها تناسب طبيعة أرض مصر وأوجدت مجالات يتناسب والشركات الصغيرة إلى جانب الشركات العملاقة، وبصفة خاصة ما يتعلق بإنماء إشراك رأس المال المصرى الخاص فى مجالات ظلت حبيسة وبعيدة عنه ليجتهد ويسعى لتحقيق طموحاته وليشارك فى تحمل المسئولية تجاه أجيال قادمة.

وقبل كل هذا فإن **الثروة الحقيقية** تكمن فى القوى الضاربة للإنسان المصرى المدرب ذى العلم والمعرفة فى جميع التخصصات التى **أصبحت تتوفر لدينا** فإن **الندية** فى عالم البترول المنفتح على الساحة العالمية، لا شك أنها قد اكسبتنا وستكسبنا الكثير، والمحافظة على هذه القوى المدربة وتنميتها المستمرة أمر حيوى، وهذه القوى البشرية فى مجموعها هى الجند المكلفة بمتابعة نبض الأرض لدينا فى صحاريها وقفارها وما يحيطها من بحار، شاغلهم الأول من فوق سطح الأرض ثروة البلاد الكامنة فى باطنها، سكونها..

---

(١) عدد ٢١ حفار تعمل فى الصحراء الغربية والبحر الأبيض وخليج السويس فى وقت واحد طبقا لنشرة يناير ١٩٩٨.

(٢) شاملة ١٧٪ للمزايدة المعروضة لعام ١٩٩٩، ويجدر التنويه إلى أن ٨٥٪ فقط من مساحة مصر صخور رسوبية، ١٥٪ صخور نارية.

(٣) عرضنا لها تفصيلا فى موضع سابق يخص الاتفاقيات البترولية.

وحركتها وليس خافيا أن العمالة المصرية المدربة فى مجالات العمل البترولى كان لها وضعها المؤثر والمميز فى منطقة الخليج العربية وعبر سنوات طوال، وهو أمر نال تشجيع الدولة باعتباره يتصل وسياستها نحو تنمية الناتج القومى الإجمالى.

وقد يكون من المفيد أن أعرض هنا بعضا من النقاط الهامة التى تخص الركائز التالية كمقومات دافعة للتفاؤل المنشود.

* المدارس الفكرية المتنورة.
* الحفر العميق فى المياه الإقليمية.
* تملك معدات الحفر.
* تكنولوجيا القياسات.

أولا: المدارس الفكرية المتنورة

التطور سمة الحياة، وقد أصبح الإيقاع سريعا فى تقدم العلوم وتطبيقات استخدام الأجهزة الحديثة المتطورة مع تقدم الزمن، والاستفادة من دروس الآخرين واكتساب الخبرة، وأصبحت هناك مدارس فكرية متنورة فى عمليات البحث والاستكشاف وبصفة خاصة فى فهم وتحليل البيانات.

وقد أصبحت الأقمار الصناعية أيضا من أهم مصادر المعلومات الجيولوجية، ليس لما هو فوق سطح الأرض فقط، بديلا للمسح الجيولوجى برسم الخرائط بالمشاهدة السطحية بل وما فى باطنها فى أحيان كثيرة.

وخلال العقد الماضى بدأت الشركات المتخصصة فى مجال المسح السيزمى فى تطبيق المساحة السيزمية ثلاثية الأبعاد.. حيث تتقارب جدا فيها المسافات البينية بين الخطوط السيزمية بما يسمح بالحصول على صور لخطوط سيزمية لم يتم تسجيلها فى الطبيعة ولكن يمكن تصورها بواسطة الحاسبات الآلية مما يوفر الجهد والوقت والمال ويساعد فى الحصول على احتياطيات بترولية إضافية دون الإسراف فى حفر آبار جديدة قد تكون نتائجها سلبية.

وخلال السنوات الثلاثة الأخيرة حقق الباحثون انطلاقة جديدة وذلك بإضافة بعد رابع هو الزمن فيما يسمى بالمسح السيزمى رباعى الأبعاد، كدراسة لما يكون قد طرأ من تغيرات على الخصائص الطبيعية لصخور المكمن خلال فترات الإنتاج المتباينة من خلال دراسة حركة الموائع التى تحتل المسام الموجودة فى صخور المكمن.

وفى مجال الحفر الاستكشافى، ومع ازدياد حجم عمليات الحفر فى المناطق البحرية فى جميع أنحاء العالم، وتوفيرا للنفقات بدأت تكنولوجيا الحفر الأفقى تدخل فى صناعة البترول، ولنا هنا فى مصر وفى خليج السويس والصحراء الغربية تطبيقات رائدة فى هذا المجال قدمت عنها أوراق بحثية فى مؤتمرات علمية عالمية، وقد وصل التقدم العلمى المذهل إلى إمكانية حفر آبار افقية أيضا داخل الطبقات المنتجة كوسيلة فعالة ومضمونة لزيادة إنتاج الحقل ونسبة الاسترجاع.

إن لدينا العديد من التطبيقات على مدار أكثر من أربعين عاما الآن، وفى مناطق مختلفة بأنحاء البلاد، أخذت امتيازات العمل فيها شركات عالمية عملاقة ثم تخلت عنها، بعد البئر الجافة الأولى، أو وجود شواهد بترولية قد لا يتواءم ومتسع نشاطها والأحجام التى تتعامل معها.

وفى **الحقبة الأخيرة** كانت لنا ضربات ناجحة فى منهج واضح أصبحت تتطلبه ظروفنا ويجىء فى الآتى:

- جمع المعلومات ونتائج الدراسات وتحليل البيانات فى مناطق التخليات من الشركات الأجنبية وهى حق لقطاع البترول.
- استكمال الدراسات بمعرفة المختصين بقطاع البترول بما يتوافر من معلومات سابقة أو مماثلة لذات طبيعة الأرض فى وضع تصور لاحتمالات المكامن.
- إعادة الطرح للمنطقة فى أقرب مزايدة عالمية.
- تسويق المنطقة بتقديم كافة المعلومات عنها بمقابل مادى فى إطار مجموعة الإجراءات المنظمة لذلك لدى الهيئة المصرية العامة للبترول.
- الارتكاز على المدارس الفكرية الجديدة، والتطور الحادث فى الأجهزة والمعدات.

وقد يكون من المفيد إن نورد هنا أمثلة ثلاث تمثل مناطق مختلفة بطول الانتشار على مساحة البلاد بهدف التوضيح.

١ - فى جنوب مطروح:

وقد كانت ضمن منطقة امتياز شركة «كونوكو» فى أواخر الثمانينات ثم حصلت عليها شركات عالمية أخرى وتم التخلى عنها عدة مرات ثم حاليا «أباتشى» مع «ريبسول» حيث تكونت (شركة خالدة) كشركة مشتركة مع هيئة البترول.

وعلى الرغم من أن منطقة خالدة تم فيها حفر عدد كبير من الآبار إلا أن النتائج أوضحت أن المنطقة مازال بها فرص جديدة للحفر مع الأخذ فى الاعتبار أن التراكيب والنظريات التقليدية تم استهلاكها واستنفاذها. لذا وجب البحث عن نظريات وتراكيب من أنواع غير تقليدية، وفى الفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٧) تم اكتشاف ١٢ حقل جديد للغاز الطبيعى والزيت بنسبة نجاح ٦٧٪ على أبعاد وصلت إلى عمق ١٥ ألف قدم.

بالإضافة إلى تحقيق اكتشافين خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨. وبعد ثبات نجاح نظرية وجود الزيت والغاز فى التراكيب الجيولوجية العميقة التى كان يعتقد أن الزيت لا يتجمع فيها ودائما ما يهاجر إلى التراكيب العليا.

وقد تم إعادة تقييم عدد كبير من التراكيب فى إطار برنامج مسح سيزمى طموح يصل إلى ٣٠٠٠ كيلو متر من الخطوط السيزمية تساعد فى تحديد مواقع آبار تقييمية وتنمية ذات نسبة مخاطرة أقل وتحديث التطبيقات الجيولوجية والجيوفيزيقية على الحاسب الآلى، على ضوء الخبرة المكتسبة بالمنطقة وقد أظهرت النتائج الأولية لمعالجة البيانات السيزمية لهذه الخطوط تحسن كبير فى - البيانات العميقة - التى لم يكن من السهل الحصول عليها من قبل.

ومن المخطط حفر ٢٥ بئرا استكشافية خلال عامين ونصف من ١٩٩٧/١/١ حتى ١٩٩٩/٦/٣٠ لاختبار تراكيب عديدة وتطبيق نظريات جديدة.

ويبلغ إنتاج المنطقة حاليا حوالى ٣٥ ألف برميل زيت يوميا بخلاف الغازات ومشتقاتها (٢٠٠٠ برميل/اليوم) أما الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعى فهى تحت التنمية وسترتبط بالمشروع العملاق لتجميع الغاز بالصحراء الغربية (١٢٠٠ مليون دولار).

٢ - فى قارون وبنى سويف

وهى أصلا منطقتى امتياز لشركات عملاقة تخلت عنها فى السنوات القليلة الماضية. والآن اكتشف الزيت فى حقل قارون وينتج حاليا حوالى ٤٠ ألف برميل فى اليوم طبقا للامتياز الممنوح فى ١٩٩٣/٥/١٧ لشركات (فينكس، أباتشى، جى إن أن الأمريكية الجنسية، واكتشف أيضا الزيت فى حقل بنى سويف ومعدل اختباره حوالى ٧٠٠٠ برميل/اليوم طبقا للامتياز الممنوح فى ١٩٩٦/٦/٢٠ لشركة «سى جل» الأمريكية.

وقد تابع الاكتشافات الجديدة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس الجمهورية بتفضله بزيارة المنطقتين على فترات خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٧.

٣ - الغردقة الجديدة

أول حقل منتج للبترول فى مصر هو حقل الغردقة عام ١٩١٠، وتم هجر المنطقة من الأربعينات، وفى عام ١٩٩٢ تم ترك شواطئ المنطقة والمياه المقابلة لها كمنطقة مخصصة للنشاط السياحى، والآن هناك ٣ امتيازات ممنوحة لثلاث شركات بالصحراء المقابلة للغردقة حققت أولاها أول كشف بمعدل ٢٠٠٠ برميل فى اليوم تزداد إلى ٥٠٠٠ برميل بعد التنمية وذلك فى «وادى السهل» وقد تفضل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بافتتاح هذا الكشف فى ديسمبر ١٩٩٧.

وأخيرا، ما نريد إيضاحه.. هو أن ظروفنا كبلد متواضع فى ثروته البترولية، تختلف عما يحيط بها من بلدان مجاورة، وعلينا إذن أن تكون لنا مدرستنا فى الفكر والاجتهاد، بل والمثابرة وإعادة البحث والاستكشاف فى المواقع السابق العمل بها مع مدارس فكرية جديدة فعلينا الاجتهاد وعلى الله التوفيق.

ثانيا: تكنولوجيا القياسات

تستخدم صناعة البترول طبقا لنوعية العمل وطبيعته، أجهزة قياس بالغة التقدم والتطور بل أحدث ما يتواجد على الساحة العالمية دائما وتحتكر هذه الصناعة فى الاستخدام شركات عالمية متخصصة.

ومع تعاظم وتكثيف أعمال البحث والاستكشاف فى الحقبة الأخيرة، والظروف والأوضاع الاقتصادية الجاذبة لرءوس الأموال والعمل فى مصر، أصبح يتواجد لهذه الشركات **فروع فى مصر**، وهو أمر فعال وذو ركيزة ضرورية ليس فقط من أجل الوضع التنافسى فى تقديم مثل هذه الخدمات المتطورة التى تتم فيها التعاقدات على نظام رجل/ساعة لضخامة تكاليفها، ولكن أصبحت هناك مرونة كبيرة لعل أهمها حل مشاكل العمليات من جهة واختصار الوقت من جهة أخرى، فى التعامل مع المستثمر الأجنبى أو المصرى فى مجالات تنفيذ المساحات السيزمية ثنائية وثلاثية الأبعاد، أو المعالجة السيزمية أو المغناطيسية والجاذبية.

١ - الشركات العاملة فى تنفيذ المساحات السيزمية

- ويسترن جيوفيزيكال
- سى جى جى
- شلمبرجير (جيكو براكلا)
- يونيتد كونسلتن (نوبك)
- سابسكو - ديجيكون

٢ - الشركات العاملة فى إجراء المعالجة السيزمية

- سى جى جى
- ويسترن أطلس
- بى جى اس تنسور ميدل إيست

٣ - الشركات العاملة فى مجال الجاذبية والمغناطيسية

- سى جى جى
- ايريكس
- باركس

ثالثا: أجهزة الحفر

تعتبر أجهزة الحفر **العصب الأساسى** فى عمليات البحث والاستكشاف لتنمية الثروة البترولية بإضافة احتياطى جديد من جهة، **ودعامة** أساسية أيضا فى التنمية بحفر آبار جديدة بحقول قائمة باعتبار أن البترول زيت وغاز ثروة ناضبة، بالإضافة إلى أن توافرها **كضرورة حتمية** لأعمال الصيانة ومجابهة المشاكل فى عمليات التشغيل.

وهى بهذا الوضع تجىء ركيزة أساسية ويقال عنها فى تجمعها عند توافرها لدى بلد بترولى أنها «**مستقبل المستقبل**».

ويتواجد لدينا فى مصر حاليا عدد ٤٧ جهازا للحفر (٢٩ بريـا، ١٨ بحريا) تملك منها شركة الحفر المصرية ٣١ جهازا، وشركة سانتافى (رأس مال عربى) ١١ جهازا، والباقى لدى شركة ترانزأوشن، شركة سايبم، وأحدها يملكها قطاع خاص مصرى.

وهى تعمل فى مجال البحث والاستكشاف بمناطق جديدة، أو التنمية بحفر آبار جديدة فى حقول قائمة أو عمليات الصيانة الوقائية وعمليات الطوارئ لزوم التشغيل.

وهى فى حركة دائمة وبنشاط مكثف سواء بالمواقع البرية أو البحرية، وتوضح النشرات الشهرية التى تصدر عن منظمة «الأوابك» العربية وطوال السنوات الأخيرة، أن مصر لا تزال تحتل المركز الأول، فى عدد أجهزة الحفر العاملة لديها مقارنة بجميع الدول الأعضاء، سواء فى الخليج العربى أو الشمال الأفريقى.

وجهاز الحفر. معدة ذات تكلفة عالية، ويتراوح ثمن جهاز الحفر الأرضى من ١٥ - ٢٠ مليون دولار بينما يرتفع ثمن جهاز الحفر البحرى إلى ٨٠ - ١٠٠ مليون دولار وعملية النقل للجهاز من البلد المصنع إلى مصر يتكلف بضعة ملايين من الدولارات.

وقد أنشئت شركة الحفر المصرية مناصفة مع شريك دانمركى - وبدأت بجهاز حفر واحد عام ١٩٧٦ ومع بداية عهد الرئيس مبارك عام ٨٢ بلغت ٥ أجهزة وصلت إلى ١٤ جهاز فى عام ١٩٩١، ومع انطلاق البحث فى البحر الأبيض والصحراء الغربية واكتشافات الغاز الطبيعى فى خمس السنوات الأخيرة تم شراء ١٧ جهازا جديدا أى أكثر من الضعف.

إن دعم تواجد شركة الحفر المصرية كإحدى شركات الهيئة المصرية العامة للبترول، ركيزة.. بالدرجة الأولى، كما أنه أمر حيوى فى توازن الأسعار فى سوق عالمية عملاقة تؤثر عليها الكثير من الاتجاهات، وإن كان الهدف الاسمى والآجل ونحن نتطلع إلى.. الآفاق.

أن نتملك معداتنا لنملك إرادتنا .

رابعا: الحفر العميق فى المياه الإقليمية والاقتصادية

منذ بدأ تطبيق تعديل بند الغاز ومعاملته معاملة الزيت الخام فى الاتفاقيات البترولية، شهدت منطقة البحر الأبيض من عام ١٩٩٣ نشاطا استكشافيا مكثفا واكبه نجاحات حققت ٥٧ اكتشافا جديدا للغازات الطبيعية حتى عام ١٩٩٨.

وقد كان طبيعيا أن تكون البداية فى المياه الإقليمية غير العميقة أمام الشواطئ المصرية، وقد بدأ الاتجاه الآن إلى المياه العميقة سواء فى البحر الأبيض أو البحر الأحمر، ولا يتأتى هذا إلا مع شركات عملاقة تتحمل استقدام جهاز حفر عائم، قد يتعدى إيجاره ما يزيد على مائة ألف دولار فى اليوم الواحد كمعدة فقط.

ولعل الأيام القادمة تكشف حقيقة ما نتطلع إليه وهو العثور على الزيت الخام فى طبقـــات أخرى عميقة تحت سطح البحر

١ – البحر الأبيض المتوسط:

وهو ركيزة.. على ضوء ما تم اكتشافه فى الآونة الأخيرة، وما أصبح يتوافر لدينا من معلومات كحوض ترسيبى كبير باعتباره امتدادا لحوض دلتا النيل الأرضى، حيث يمتد شرقا إلى بحيرة البردويل وغربا إلى مناطق غرب الإسكندرية.

حيث إن الصخور الأم التى تتوافر فيه على مدى زمنى جيولوجى كبير بدءا من العصر الجيوراسى وحتى البليوسين، غنية بمختلف أنواع الكيروجين الثلاثة والتى وصلت إلى نطاقات أعماق توليد البترول المناسبة لكل نوع بدءا من عمق ٢٥٠٠ متر إلى ٤٧٠٠ متر.

كذلك فإن صخور المكامن تتمثل فى تكاوين العصر الجيوراسى **الرملية والجيرية** وتشتمل صخور عصر الكريتاسى السفلى أساسا على صخور الرمال، أما فى الكريتاسى العلوى ففيها صخور **الشعاب المرجانية** المشهورة بمساميتها ونفاذيتها العالية، أما رمال عصرى الأوليجوسين والميوسين فتعتبر من أفضل أنواع الخزانات الموجودة فى البحر الأبيض وهو ما أوضحه الكشف الذى تم مؤخرا فى بور فؤاد وكان معدل اختبار البئر ٣٩ مليون قدم مكعب غاز/اليوم.

إن **التفاؤل** له عناصره .. ويكشف ذلك سرعة تحركنا **للمياه العميقة** التى بدأت العمل فيه شركتنا الدولية وبريتش جاز العالمية عام ١٩٩٥ باستخدام حفار عائم وتلاها بى بى/أموكو مع شركة إلف اكيتان وكذلك شركة شل عام ١٩٩٩ بخلاف مساحتين معروضتين بالمزايدة السنوية العالمية لعام ١٩٩٩، ومقومات ذلك:

- أن الدراسات الإقليمية التى تم إجراؤها فى المنطقة تؤكد وجود تراكيب جيولوجية ضخمة.

- وجود ٤ شركات دولية (الدولية، شل، ريبسول، بى بى/أموكو) عملاقة بدأت منذ عام ١٩٩٣ بمناطق امتياز البحر الأبيض المتوسط وذلك للعقد القادم، توالى بعدها العديد من الشركات[1].

- إن التكنولوجيا المستخدمة فى البحث لدى هذه الشركات هى أحدث ما فى العصر، وهى المساحات السيزمية ثلاثية الأبعاد، بالإضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة فى الحفر.
- إمكان التحرك إلى المياه العميقة وهو ما تم حيث بدأ العمل فيها، كنتيجة مباشرة لعرض أول منطقة فى مزايدة عام ١٩٩٤.

وقد تم بالفعل تحقيق ٣ اكتشافات اختبرت بمعدل بلغ أكثر من ٩٠ مليون قدم مكعب غاز يوميا لاثنين منهما وحوالى ٤٥ مليون قدم ٣ للبئر الثالث وبذلك تعتبر من أكبر الاكتشافات التى تحققت بمنطقة البحر المتوسط حتى الآن.

٢ - البحر الأحمر

وقد شهدت هذه المنطقة بعضا من النشاط فى نهاية السبعينات مع ارتفاع أسعار الزيت الخام، وبانخفاضها فى أوائل الثمانينات كان هناك أحجام من شركات عالمية عديدة عن العمل فى هذه المنطقة التى تتميز بعمق مياهها وذلك لتكاليف الحفر الباهظة ولارتفاع عنصر المخاطرة حسب المناهج التقليدية للاستكشاف التى كانت سائدة فى العقدين الماضيين.

وقد قامت وزارة البترول بالتعاون مع البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، بإجراء العديد من الدراسات الفنية عالية التقنية وطرح تصورات جيولوجية جديدة للنموذج الجيولوجى للمنطقة أمام العديد من الشركات العالمية الكبرى.

وتتمثل عناصر التفاؤل هنا.. فى أن نتائج الحفر للآبار السابقة فى المياه المصرية والتى احتوت على شواهد بترولية فى طبقات الميوسين تشير إلى أن هذه المنطقة سوف

(١) راجع ما جاء عن البحر الأبيض المتوسط فيما عرضناه بالبحث والاستكشاف فى موضع سابق من هذا الباب.

تكون من أهم المناطق المنتجة للزيت فى مصر، حيث أن حجم الصخور الرسوبية القادرة على تجميع الزيت فى عصور الميوسين الأوسط والسفلى وفى عصر الكريتاسى العلوى والتى تحتوى على نسبة مرتفعة من المواد العضوية المولدة للبترول والموجودة فى الصخور السطحية يمكن أن تتوافر بسمك أكبر فى قيعان الأحواض الرئيسية، على أعماق مناسبة من حيث الضغط والحرارة اللازمة لتكوين البترول، كما أن فرصة وجود صخور المكامن والصخور الحابسة متوافرة وتتماثل تقريبا مع صخور خليج السويس.

وفى عام ١٩٩٦ تم الوصول إلى توقيع اتفاقيتين بمناطق امتياز للحفر العميق فى البحر الأحمر الأولى مع «الدولية للزيت» لمساحة ١٥ ألف كيلو متر مربع تلتزم بإنفاق ٢٦ مليون دولار وحفر ٥ آبار حد أدنى، والثانية مع «بريتش جاز» لمساحة ١٢ ألف كيلو متر مربع بإنفاق ٢٦ مليون دولار وحفر ٥آبار حد أدنى أيضا، هذا بخلاف ما هو معلن عنه لمنطقتين فى المزايدة السنوية لعام ١٩٩٩.

.. عسى أن يجود قاع البحر الأحمر - بعد

كل هذه السنين - بما فيه خير مصر..

والآن.. وفى ظل عصر يشهد كل هذا الانطلاق.. ألا يجسد هذا الشرعية للتفاؤل، صحيح أن مصر بلد متواضعة فى ثروتها البترولية قياسا بجيرانها فى المنطقة العربية ولكننا فى نفس الوقت نملك الموقع والموضع المميز الذى يتوفر معه عناصر القوة.

نقاط القوة التى تتوافر لدينا

أولا: الندية فيما يتمثل من القاعدة العريضة التى أصبحت تملكها مصر من الخبرة المتميزة والعميقة فى مجالات البحث والاستكشاف والإنتاج، مما أكسبها سمعتها الدولية والاحترام لدى كبرى الشركات العالمية، وهو أمر توليه تلك الشركات عناية كبيرة، ويؤثر فى اقتصاديات التشغيل، مقارنة بمواقع أخرى بالعالم أقل خطورة للدولار الاستكشافى.

ثانيا: الموقف المميز الذى أصبحت تتبوؤه مصر بفضل القيادة السياسية وعامل الاستقرار الذى يجذب رؤوس الأموال الضخمة لشركات البترول العالمية لأعمال البحث

والاستكشاف والتنمية بما يفوق قدرات الدولة، وبعيدا عن عبء تحميل ميزانيتها.

ثالثا: احترام مصر لجميع تعهداتها واتفاقياتها الدولية ولعل رصيد مصر فى هذا الخصوص كبير وهام. فلم يسبق أن شهدت مصر خلافا أو تحكيما بينها وبين الشريك الأجنبى على طول تاريخها البترولى مما يدل على التزام مصر التام بالتنفيذ الدقيق والسليم لبنود اتفاقياتها البترولية.

رابعا: الموقع المميز لمصر ومناخها المناسب وعطاء الطبيعة ميسر فى مناطقها البترولية وفى جميع صحاريها.

وفوق كل ذلك **الإنسان المصرى** فى قدرته وكمال تعامله وتواضعه.. سليل حضارة سبقت جميع الأمم، وشهد بها العالم أجمع.

. . وفى بناء مصر المستقبل

نحن فى سباق مع الزمن.. وفى اللحاق مع العالم المتقدم هناك **فجوة**.. وأمامنا تجربته التى قادته إلى النجاح فى العمل البترولى، وعلينا **أن نعى ونتفهم** الدرس، وإن اختلف فى مواقع عدة من العالم.

ولكنهم جميعا آمنوا بالبدء.. **بخطوة**.. دفعت بهم مع الزمن فى أن يكون هناك عمالقة كبار وعمالقة صغار، نعم لقد كان هناك صراع واحتكار ومساندات من الحكومات فى البداية وعبر عقود طويلة من القرن الذى نعيشه، وأنا لا أقول أن نترسم تلك الخطى فقد تغير الزمن، ولكن التجربة تكشف عن:

أولا: أنها بدأت بالأفراد فى بلاد غنية بالثروة البترولية قادت فيما بعد إلى شركات عملاقة كبرى ولازالت، وخير مثال لها هى التجربة الأمريكية.

ثانيا: وفى بلاد أخرى تفتقر للثروة البترولية، سعى الأفراد بالبدء فى تجارة نقل البترول وتسويقه، ثم الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها للمنافسة فى استخراج وتكرير بترولها وهى التجربة الإنجليزية الهولندية (شل).

ثالثا: وعلى الجانب الآخر – التجربة الإيطالية – حيث قاد «ماتييه» رئيس مجموعة «شركات إينى الإيطالية» بلاده بالانتشار للتعاقد بالبحث عن البترول فى أماكن عديدة من العالم، كان من بينها مصر فى الستينات، وكان آنذاك يستهدف كسر احتكار العمالقة الكبار كما أعلن فى حينه.

والآن أصبح لإيطاليا رصيد ضخم مشترك من الاحتياطى البترولى فى الخام والغاز خارج حدود أراضيها فى نصف الكرة الجنوبى بصفة خاصة، وتحصل منه على العائدات أو على حصتها العينية التى تتجه شمالا لتؤمن احتياجاتها.

وفى مصر

كانت هناك القناعة لدينا فى وجوب التحرك، وجاءت قوة الدفع من ظروف تهيأت لمصر لم تتح لها عبر عقود طويلة مضت فى تصالح مع النفس والعالم أيضا، بما أعطى لها الاستقرار الاقتصادى والسياسى، والوضع المميز على الساحة العالمية.

ومن أجل مصر.. جاء ذلك التحرك.

* القطاع الخاص الوطنى المصرى فى عام ١٩٩٤ يدخل لأول مرة مجال البحث والاستكشاف

إن دفع وتشجيع القطاع الخاص الوطنى المصرى لأول مرة للدخول فى مجال البحث والاستكشاف بالتقدم والتنافس فى المزايدة العالمية السنوية التى طرحت فى عام ١٩٩٣، جاء من جانبنا لكسر حاجز الخوف، وكان المنهج الذى اتبعناه هو عرض بعض المساحات الصغيرة أو التخليات التى تتركها الشركات الكبيرة، أملا فى نجاحهم وتجسيد بدء تواجدهم **كخطوة** ليتحملوا مسئولياتهم تجاه بلدهم، ولعل الجدية والمهارة والخبرة العالمية لديهم كانت خير ضمان أيضا من جانبهم لاستثمار وفهم المعلومات الفنية التى نتيحها عادة لشرح طبيعة الأرض فى تلك المناطق المطروحة.

وجاءت أولى تلك الاتفاقيات فى فبراير ١٩٩٤ وحتى منتصف عام ١٩٩٨ تحقق لهم الفوز فى مزايدات أخرى وأصبح لدينا الآن ٩ اتفاقيات فى ٩ مناطق منتشرة بالبلاد.. بعضها فاض بثماره وإن جاء بالقليل.

.. وكانت بداية طريق تحددت معالمه نحو آفاق مستقبلية.

* وفى البحث عن البترول

خـــــارج مصـــــر

وجاءت القناعة أنه أمر يتوجب علينا أيضا البدء فيه باستثمار ثروة مصر فيما أصبح يتوفر لديها من القوى البشرية المدربة والمؤهلة علميا وفى «**ندية**» فى مجال المهنة على المستوى العالمى.

وفى «أكتوبر ١٩٩٨» تم توقيع ثلاثة خطابات تفاهم مع كل من شركات «**أديسون الإيطالية**»، «**أجيب الإيطالية**»، «**وريبسول الأسبانية**» وذلك للبحث عن البترول والغاز خارج مصر.

وكان لابد أن تكون لنا بداية، من أجل مرحلة مستقبلية، وفى فهم واع لتجارب دول أخرى فى الغرب خطت تلك الخطوة من عقود مضت، وأثمرت معها نتائجها، ويحقق ذلك:

أولا: مصادر من البترول فى دول خارج مصر تكون كحصة عينية أو عائدها فى حالة النجاح لاستكشافه بتلك الدول.

ثانيا: المشاركة بجيل من الكوادر المصرية المؤهلة فنيا تكسب خبرة العمل خارج مصر وبأسلوب مختلف.

وقد شهدت العقود السابقة لجوء الكثير من الكوادر الفنية المصرية إلى سوق العمل بدول الخليج العربى كاجتهادات فردية، وإن كانت قد خضعت دائما لسياسات غير مستقرة ترتبط والإحجام عن الاستثمار بتلك الدول لتدنى أسعار البترول، وهو أمر سيظل ساريا فى توازن طالما أنه يدخل فى إطار النشاط الذى تستهدفه الدولة فيما يتعلق بالناتج القومى الإجمالى.

وما نحن بصدده هو تقنين، وتحرك فى إطار عمل تحكمه الدولة، وفى إطار صيغة تقدر فيها الشركات العالمية ظروف مصر فى عدم القدرة على تحمل أية أعباء مالية، وإن لدينا الخبرة والعمالة المدربة التى نستطيع تدبيرها للقيام بنشاط مشترك.

وجاءت الخطوط العريضة لهذا الاتفاق وفقا لما يلى:

١ – بأن تقوم كل من الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة المشتركة بدراسة المناطق التى يمكن التقدم إليها ثم تتولى الهيئة المفاوضة للتعاقد بعد الدراسة الاقتصادية.

٢ – لا تتحمل الهيئة المصرية العامة للبترول فى مرحلة الاستكشاف الأولى أية مصروفات (بما فيها من تكلفة للعمالة والكوادر المصرية)، وفى حالة تحقيق الاكتشافات التجارية يحق للهيئة نسبة ١٠٪ من صافى الأرباح بعد الإنتاج.

٣ – أنه يمكن للهيئة رفع نسبتها إلى ٣٠٪ على أن تشارك فى مصروفات التنمية المطلوبة بنسبة ٢٠٪ وذلك بوضع اختيارى أو الإبقاء على نسبة الـ ١٠٪ دون تحمل أى مصروفات.

وقد يدفع ما جاء أعلاه القارئ إلى التساؤل، أين تكمن مصلحة الشريك الأجنبى فى تقبل مثل هذه الشروط، والرد على ذلك أن تلك الشركات لها سابق الخبرة وهى تجوب العالم، بل وتعمل لدينا فى مصر أيضا، ومقومات النجاح بذات الشأن واضحة وتجىء فيما يلى:

أولا: أنها ستستفيد من ثقل مصر السياسى لدى دول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا فى النشاط المرتقب.

ثانيا: أنها تقدر تماما أن استخدام الخبرات المصرية ذات الخبرة العالمية فى مجال المهنة، أقدر من الغير فى التعامل بل والتعايش فى المنطقة.

وإذا كانت تلك «بداية طريق»

فهو بالقطع فتح.. للآفاق المستقبلية

*الاتجاه إلى الحفر فى المياه العميقة بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر

إن تكنولوجيا الحفر العميق فى قاع البحار – كما هو معروف – ينعقد لعدد محدود من الشركات العالمية وهى بالتحديد ثمانى شركات هذا إلى جانب القدرة على تحمل التكاليف الباهظة فى إطار عامل المخاطرة أيضا.

وفى مصر ومنذ عام ١٩٩٥ حتى الآن لدينا ست من هذه الشركات (الدولية للزيت الايطالية . بريتش جاز الإنجليزية . وبى بى اموكو الإنجليزية الأمريكية . وإلف اكيتان الفرنسية وشل الهولندية) منفردة أو مشتركة فى أربع مناطق فى المياه العميقة والاقتصادية بالبحر الأبيض المتوسط ومنطقتين أيضا فى البحر الأحمر بدءا من عام ١٩٩٦ . ولدينا فى المزايدة العالمية السنوية ١٩٩٩ أربع مساحات مطروحة (اثنتين فى كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر) عسى أن تستكمل مياهنا العميقة إضافة جديدة بتواجد باقى الشركات العالمية المتخصصة وهى شركتا موبيل وأكسون.

والآن ألا يضفى هذا التجمع العملاق فى مياهنا العميقة بل والاقتصادية أيضا، الشرعية.. على التفاؤل الذى طرحناه وليفتح آفاقا جديدة على طريق بناء مصر المستقبل.

حفظ الله مصرنا العزيزة.

نحن نملك الإرادة.. وعلينا الاجتهاد.

﴿وَأن لَّيسَ لِلإنسَانِ إلاَّ مَا سَعَى وَأنَّ سَعيَهُ سَوفَ يُرَى، ثُمَّ يُجزَاهُ الجزَاءَ الأوفَى﴾

صَدَقَ اللَّهُ العظِيمُ

(سورة النجم الآيات : ٣٩ - ٤١)

* * * * *